مصطفى الغرافي

محاضرة الخميس 30 أبريل 2020

لطلبة ماستر المناهج: الفصل الثاني

مادة: قضايا نقدية تراثية.

قضية النظم

(2)

وقد بلغت نظرية النظم ذروة نضجها مع تنظيرات عبد القاهر الجرجاني، الذي بنى كتابه "دلائل الإعجاز"، على أساس مسلمة فكرية إيديولوجية، تمثلت في تفوق النص القرآني على سائر النصوص، التي أنجزت في الثقافة، أو يمكن أن تنجز في المستقبل. وهي مصادرة كشف عنها عنوان الكتاب، وجسمها المتن، حيث عرض عبد القاهر نظريته في النظم، التي مثلت جوابا حجاجيا وعقديا على أسئلة الإعجاز في عصره. إذ تكشف القراءة الفاحصة لـ"دلائل الإعجاز" عن صراع أصولي عميق، اتصل بين عبد القاهر الأشعري وبين خصومه من المعتزلة. ولذلك تميز الكتاب بنبرة سجالية ظاهرة[1]، حيث يحاور عبد القاهر في كتابه، صراحة وضمنا، أصحاب النظرة الاعتزالية مثل الجاحظ، والجبائي، والقاضي عبد الجبار، وأصحاب فكرة الصرفة مثل ابن سنان الخفاجي ليطرح في النهاية مفهوما للإعجاز يرتهن إلى منظومة التفكير الأشعري؛ حيث استند المؤلف إلى مقولات الفكر الأشعري عند بلورة نظرية النظم، التي تجعل الإعجاز متعلقا بالضم والتأليف على نحو مخصوص. يقول: "أول شيء يؤدي إلى أن يكون القرآن معجزاً، لا بما به كان قرآناً وكلام

---

[1]- أحمد أبو زيد، مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن، ص:5.

الله، عز وجل، لأنه على كل حال، إنما كان قرآناً، وكلام الله، عز وجل، بالنظم الذي هو عليه"[2]. ومن هنا حظيت مقولة النظم بمكانة محورية في تفكير عبد القاهر وتنظيره البلاغي، حيث مثلت، بالنسبة إليه، الإطار الملائم لتفسير "أسرار البلاغة" والاستدلال على "دلائل الإعجاز". وقد اختزل الجرجاني النظم في التعليق، بما هو علاقة بين معاني الألفاظ، لأنه "لا نظم في الكلم، ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[3]. واستنادا إلى هذا الرأي قرر الجرجاني أن تلمس مظاهر إعجاز القرآن، ينبغي أن يكون في النظم، وليس في أي شئ آخر. يقول: "طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن، إذا هو لم يطلبه من معاني النحو، وأحكامه، ووجوهه، وفروقه، ولم يعلم أنها معدنه، ومعانه، وموضعه، ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غار بنفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخدع، وإنه إن أبى أن يكون فيها، كان قد أبى أن يكون القرآن معجزا بنظمه، ولزمه أن يثبت شيئا آخر يكون معجزا به، وأن يلحق بأصحاب الصرفة، فيدفع الإعجاز من أصله"[4].

يرى الجرجاني أن الإعجاز لا يعود إلى المعاني، أو المقاصد والأغراض، ولكنه يرجع إلى التركيب؛ أي التأليف والنظم على نحو مخصوص. ولذلك أقر بأن "التحدي كان إلى أن يجيئوا، في أي معنى شاؤوا من المعاني، بنظم يبلغ نظم القرآن، في الشرف، أو يقرب منه. يدل على ذلك قوله تعالى: "قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ"؛ أي مثله في النظم، وليكن

---

[2] - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 516
[3]-نفسه، ص: 55
[4] -نفسه، ص:526

المعنى مفترى لما قلتم، فلا إلى المعنى دعيتم، ولكن إلى النظم"[5]. ولذلك قرر الجرجاني أن "المعول في دليل الإعجاز على النظم"[6]. إذ "أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه [...] وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك، أو أشبه، أو أحرى وأخلق. بل وجدوا اتساقا بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاما، والتئاما، وإتقانا، وإحكاما، لم يدع في نفس بليغ منهم، ولو حك بيافوخه السماء، موضع طمع"[7]. ويتميز النظم، عند الجرجاني، بأنه ضم للألفاظ وفق ترتيب مخصوص يراعي معانيها، حيث الإعجاز "لا يجوز أن يكون في " الكلم المفردة"، لأن تقدير كونه فيها يؤدي إلى المحال"[8]. وهو أن تكون الألفاظ المفردة، التي هي أوضاع اللغة، لم توجد قبل نزول القرآن.

لقد وجدت إشكالية اللفظ والمعنى حلا جذريا في الرؤية التركيبية التي اقترحها الجرجاني، حيث قامت نظريته في النظم على أساس التوافق بين نظام الخطاب ونظام العقل، إذ القيمة البلاغية للنصوص والخطابات لا تتجلى في الألفاظ فقط، ولا تتحقق بالمعاني وحدها، ولكنها تتجسد في التركيب اللغوي الذي يلتحم فيه اللفظ بالمعنى، لأن الألفاظ "ليست مطية أو وعاء للأفكار وحسب، بل إنها أمارة عليها ودليل إليها. إنها بمثابة "الحد الأوسط" الذي بدونه لا يمكن الانتقال من المقدمات إلى النتائج، فهي إذن عنصر أساسي وضروري في العملية البيانية، فالبيان لا يكون بالفكر وحده؛ أعني بالتعبير المباشر عن الفكرة، بل يكون

---

[5] -الجرجاني، الرسالة الشافية، ص:141
[6] -نفسه، ص: 133
[7] - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 39
[8] -نفسه، ص: 386

بتوسط اللفظ، لا كحروف منظمة ولا كمعان لغوية، بل كنظام خطاب إذ يدل على نظام العقل"9.

ومن هذا المنطلق عارض الجرجاني الرأي الذي يجعل أصل الإعجاز متعلقا بظواهر بلاغية جزئية مثل الاستعارة. يقول: "لا يمكن أن تجعل الاستعارة، الأصل في الإعجاز وأن يقصد إليها، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة، في مواضع من السور الطوال مخصوصة. وإذا امتنع ذلك فيها، لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف"[10]. لقد وجد الجرجاني، في نظرية النظم، أداة نافعة يسرت له تفسير الإعجاز، ورصد أسرار بلاغته، حيث أتاحت له اختزال جميع "دلائل الإعجاز" في دليل واحد هو النظم. وقد مكنه هذا الإجراء من احتواء الخلاف حول مصدر "إعجاز القرآن". وذلك برد بلاغة الوجه واللفظة إلى بلاغة النظم والتأليف[11]، حيث "من السهل جدا على عبد القاهر، وهو بصدد رد "إعجاز القرآن" إلى "النظم" وحده، أن يرد على هؤلاء الذين قصروا صفة "الإعجاز" على الاستعارة والمجاز بصفة خاصة، أو على الأنماط البلاغية بصفة عامة [...] إذا كان "الإعجاز في "النظم" دون "الاستعارة" و"المجاز" وحدهما، فإن ذلك راجع إلى أن "الإعجاز" صفة تلحق آيات القرآن كلها، ولا تختص بآي دون آي. ومن المسلم به أن القرآن فيه الكثير من المواضع التي لم تستخدم فيها الاستعارة أو المجاز. ومن هذا المنطلق يستطيع عبد القاهر أن يدخل "المجاز" و"الاستعارة" في إطار مفهوم "النظم"[12].

---

[9] -الجابري، بنية العقل العربي، ص: 89
[10]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:391
[11] حمادي صمود، من تجليات الخطاب، ص: 68.
[12] -نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 177

يتحدد النظم عند الجرجاني بأنه "توخي معاني النحو في معاني الكلم"[13]. وليس المقصود هنا قواعد النحو المعياري، التي تنحصر وظيفتها في التمييز بين الصواب وبين الخطأ في الكلام[14]، ولكن المقصود، على الحقيقة، المقاييس المؤثرة في إنتاج الدلالة. إذ النظم "الذي يتواصفه البلغاء، وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله"[15] لا يقصد به "نظم الحروف"، الذي هو "تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال " ربض " مكان "ضرب"، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[16]. ويعني ذلك أن المقصود بالنظم، على الحقيقة، "نظم الكلم"، وهو مختلف تماما عن "نظم الحروف"، لأنك "تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق. ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج، والتأليف، والصياغة، والبناء، والوشي، والتحبير"[17]. ويؤكد ذلك أن المزية لا تحصل في الكلام بمجرد الضم، ولكنها تتحقق بالضم والتأليف على نحو مخصوص، حيث "الألفاظ لا تُفيد حتى تُؤلف ضرباً خاصّاً من التأليف، ويُعْمَد بها إلى وجه دونِ وجهٍ من التركيب والترتيب"[18]. يتعلق الأمر بعلاقات التركيب أو

---

[13]-نفسه، ص: 361

[14] -يتعلق الأمر في النحو المعياري كما يقول الجرجاني نفسه بـ "المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"- دلائل الإعجاز، ص: 28

[15]-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 51

[16] -نفسه، ص:49

[17] -نفسه، ص: 49

[18] -الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 4.

النظم، التي تكسب الكلام مزايا لا تتوافر في الكلام العادي، مثل التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف والذكر؛ واستنادا إلى هذه العناصر تتمايز النصوص وتتفاضل، "لأنه إذا كان لا يكون النظم شيئا، غير توخي معاني النحو، وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجب حين يزعم زاعم، أنه يطلب المزية في النظم، ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه، التي النظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم"[19]. يثبت هذا القول أن البلاغة عند الجرجاني تتجسد في نظم الكلام بكيفية مخصوصة، حيث التطابق التام والنسج المحكم بين اللفظ والمعنى، لأن المزية ليست "حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك"[20]. وبموجب العلاقات النظمية يتحقق التمايز والتفاضل بين أصناف الخطاب، التي تتباين في سلم البلاغة حسب قدرتها على استثمار قوانين النحو، حيث "لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها"[21]. ومن هنا أكد عبد القاهر أننا إذا "نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالا، لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام، مزية عليهما في كلام آخر"[22].

إن النحو المعياري لا يمكن من تفسير مصادر الجمال ومنابع الجودة في النصوص والخطابات، لأن "العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر"[23]. ويعني ذلك أن "علم الإعراب" لا يكفي وحده لوضع اليد على مواطن الإعجاز في النص القرآني، لأنه لا يساعد على ترصد موقع القيمة والفاعلية في الكلام؛ أي جملة

---

[19] -الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:392
[20] -نفسه، ص: 64
[21] -نفسه، ص: 258
[22] -نفسه، ص: 399
[23] -نفسه، ص: 395

العناصر التي تكسب القول صفة البلاغية وبموجبها يتفاضل الكلام ويسمو بعضه على بعض[24]. يقول الجرجاني: "جملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علما تمر فيه وتحلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تفاضل بين الإحسان والإحسان، وتعرف طبقات المحسنين"[25]. يتعلق الأمر هنا بشعرية النحو، التي بموجبها يكتسب الكلام صفة البلاغة. يقول الجرجاني "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه، إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم، أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه"[26].

---

[24] - ميز ابن الأثير، بعبارة كاشفة ودالة، بين عمل البلاغي والنحوي، حيث أشار إلى أنهما "يشتركان في أن النحويّ ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب، ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة، ومن ههنا غلط مفسّر والأشعار في اقتصارهم على شرح المعنى وما فيها من الكلمات اللغوية، وتبيين مواضع الإعراب منها، دون شرح ما تضمنته من أسرار الفصاحة والبلاغة"-المثل السائر، ج1 ص:37

[25] **-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 37**

[26] **-نفسه، ص: 82**